



# ما هو سقف تحديد الحد الأدنى للأجور؟

بتريك بيلسير وكريستن سوبيك  
شروط وظروف العمل  
مكتب العمل الدولي  
[belser@ilo.org](mailto:belser@ilo.org)

# أهمية التصميم الجيد للسياسات

- السؤال الأساسي هو: ما هي الطريقة الفضلى لوضع وتنفيذ سياسة سليمة للحد الأدنى للأجور؟ هذا السؤال في غاية الأهمية نظرًا إلى ارتفاع عدد العمّال المعنّيين في جميع أنحاء العالم وبسبب مخاطر سوء الإدارة.
- تساهم سياسات الحد الأدنى للأجور الدقيقة التصميم في تعزيز العدالة الإجتماعية مع إحداث ضرر طفيف أو من دون إحداث أي ضرر في الإقتصاد، في حين أظهرت التجارب السابقة أنّ لسوء الإدارة تداعيات إقتصادية وإجتماعية وخيمة.

# عملية تحديد الحد الأدنى للأجور

قد يكون السؤال الأكثر أهمية ذات صلة بسقف الحد الأدنى للأجور. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى اعتماد مقاربة متوازنة تنظر إلى الحد الأدنى للأجور على أنه أداة لإعادة توزيع الدخل وتضمّ المكاسب والتكاليف (فريمان 1996).

■ إذا كان الحد الأدنى للأجور مرتفعاً بما فيه الكفاية، قد يؤدي إلى ارتفاع أرباح العمّال أصحاب الدخل المنخفض والحدّ من عدد "الفقراء الكادحين" إلى جانب ردم الفجوة في الأجور بين الجنسين في القاعدة الدنيا من التوزيع والحدّ من عدم المساواة في الأجور في شكل عام (أو الحد من زيادته).

■ إذا كان الحد الأدنى للأجور كثير الارتفاع، قد تتأى عنه نتائج عكسية مثل تسبب تضخم في الأسعار وتهديد الاستخدام كما تتبيّن صعوبة إلزام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطبيقه.

# ما هو سقف تحديد الحد الأدنى للأجور؟

تعكس إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 131 مقارنة متوازنة بشأن سقف الحد الأدنى للأجور إذ تدعو واضعي السياسات إلى أخذ العوامل التالية في عين الإعتبار:

- (أ) حاجات العمّال وأسرههم مع النظر إلى المستوى العام للأجور في البلد وكلفة المعيشة ومنافع الضمان الإجتماعي إلى جانب مستويات المعيشة ذات الصلة في الفئات الإجتماعية الأخرى،
- (ب) العوامل الإقتصادية بما فيها شروط التنمية الإقتصادية ومستويات الإنتاجية والرغبة في بلوغ نسبة عالية من الاستخدام والمحافظة عليها.

# عملية تحديد الحد الأدنى للأجور

سعيًا إلى اعتماد مقارنة سليمة، يجب تحديد سقف الحد الأدنى للأجور بالاستناد إلى مؤشرات إحصائية:

- ليس الهدف من استخدام المؤشرات الإحصائية استبدال الحوار الإجماعي أو المفاوضة الجماعية فتحديد الحد الأدنى للأجور عملية حساسة تتم وفقًا لقرار من الحكومات بالتعاون مع الشركاء في المجتمع. وبالتالي، تقدّم المؤشرات الإحصائية إلى الحكومات والشركاء في المجتمع معلومات حول مجموعة القيم والأرقام التي تضمن أن تتعدى مكاسب الحد الأدنى للأجور كلفة اعتماده.
- ينبغي استخدام المؤشرات الإحصائية كنقطة بداية أو نقطة مرجعية في إطار هذه المشاورات. وفي نهاية المطاف، تقرّر الجهات المعنية الوطنية الموافقة على رقم واحد أو رقمين من القيم المطروحة بحسب الأهمية التي يولونها إلى مختلف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

# ما هو سقف تحديد الحد الأدنى للأجور؟

من الممكن الاستناد إلى بعض المؤشرات الإحصائية البسيطة:

- من الممكن تقييم أو حساب حاجات العمّال وأسرهـم عبر مفهوم الحدّ الأدنى للأجور.
- تعتمد الآثار الإقتصادية على نسبة متقاضي الأجور المشولين بحدّ أدنى معيّن للأجور ومن الممكن تقييم هذه الآثار من خلال مؤشرات إحصائية محددة مثل نسبة الحدّ الأدنى للأجور من متوسطّ الأجور.

ما من معادلة حسابية معيّنة أو ما من حدّ أدنى مثالي للأجور!

# الأجور المعيشية الدنيا

- بحسب منظمة العمل الدولية، "إنّ مفهوم الحدّ الأدنى للأجور الغير القابل للخفض ينطوي على مفهوم الأجر المعيشي الأدنى" (1992 الدراسة الإستطلاعية العامة لمنظمة العمل الدولية ص.10). كما دعت دياجة دستور منظمة العمل الدولية إلى "توفير أجر معيشي مناسب". أمّا إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة الصادر في العام 2008، فقد دعا إلى إعطاء الحدّ الأدنى للأجور إلى جميع الموظفين والعمّال المحتاجين إلى هذا النوع من الحماية.
- صحيح أنه من المتعارف عليه أن الأجر المعيشي الأدنى يجب أن يوفّر للعمّال وأسرهم مستوى لائق للمعيشة ولكن تكمن الصعوبة في التعريف والقياس إذ تختلف الآراء بشأن كميات السلع والخدمات المحددة والضرورية لتحقيق هذا الهدف.
- تعكس خطوط الفقر مؤشرات مستويات المعيشة الدنيا ولكن قد تفضّل الجهات المعنية تحديد أجور معيشية أكثر ارتفاعاً وفقاً للظروف الوطنية بهدف تغطية التعليم والخدمات الصحية.

# الأجور المعيشية الدنيا

• أحد المعادلات الممكن تطبيقها (أنكير، 2006):

$$\frac{\text{خط الفقر} \times \text{حجم الأسرة}}{\text{عدد العمّال في الأسرة}} = \text{الأجر المعيشي الأدنى}$$

مثلاً:

خط الفقر الوطني = 300 دولار أمريكي في الشهر

معدّل حجم الأسرة = 2 بالغين + 2.5 أطفال = ما يعادل 2.9 بالغين

معدّل العمّال بدوام كامل = 1.5 عامل

$$\text{الأجر المعيشي الأدنى} = \frac{1.5}{2.9} \times 300 = 580 \text{ دولار / الشهر}$$

ملاحظة: يتمّ حساب معدّل حجم الأسرة وفقاً لمعيار "جدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية" للأخذ بعين الإعتبار الاقتصادات الكبيرة الحجم وحاجات الأطفال البسيطة: الفرد البالغ الأوّل يُحتسب بالغاً واحداً، الفرد البالغ الثاني يُحتسب 0.7 بالغ والأطفال يُحتسبون كـ0.5 بالغ. يضمّ معدّل حجم الأسرة 2 بالغين و2.5 أطفال ما يوازي 2.9 "بالغ بعد التعديل" أي 1 + 0.7 بالغين + (0.5x 2.5 أطفال).

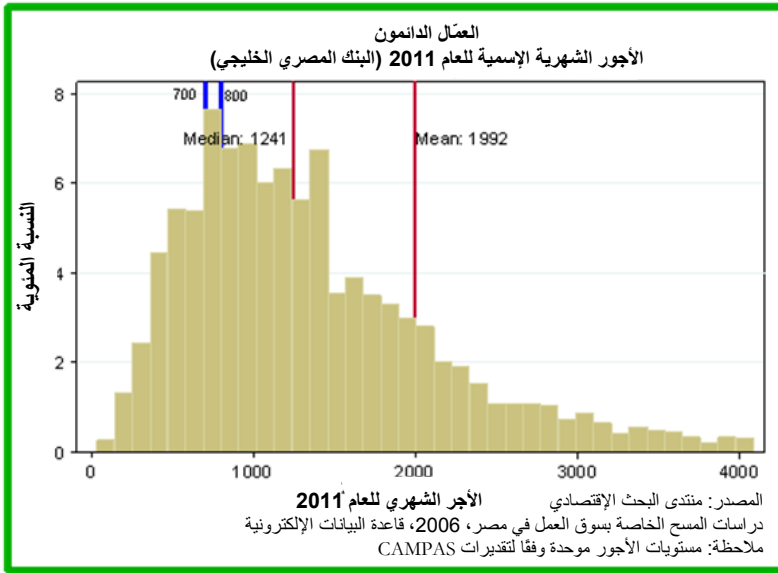


# الأجور المعيشية الدنيا

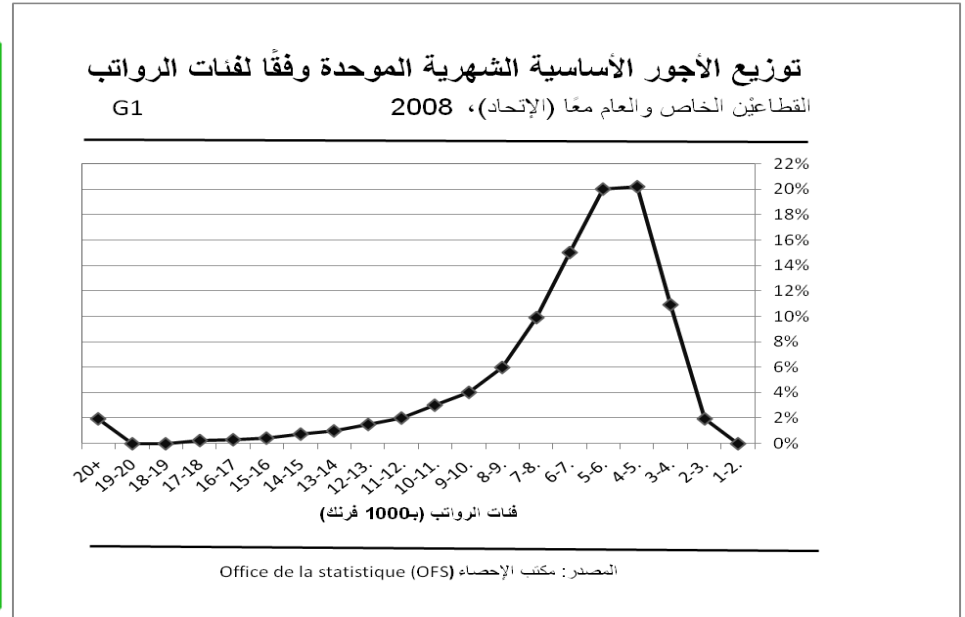
- أيّ خطّ فقر يتمّ إعماده؟ إنّ خطوط الفقر الأكثر انخفاضاً في العالم هي التي تتمثل بـ\$1.25 و\$2 في اليوم بتكافؤ الفرص الشرائية ولكن بسبب اختلاف مفهوم الفقر مع اختلاف البلدان، من الأفضل بناء القرارات الخاصة بصياغة السياسات على خطوط الفقر الوطنية عوضاً عن الدولية منها.
- من شأن اختلاف مستويات الأسعار على المستوى الإقليمي أن تؤثر في شكل ملحوظ على كلفة الحاجات الأساسية وتنعكس هذه الاختلافات الإقليمية في خطوط الفقر الإقليمية. لذلك من الأفضل حساب الأجور المعيشية الدنيا الإقليمية وليس الوطنية في البلدان التي تعتمد حدّاً أدنى إقليمياً للأجور.

# العوامل الإقتصادية

ضرورة الإحصاءات في فهم مميزات التوزيع الوطني للأجور (للرجال والنساء)

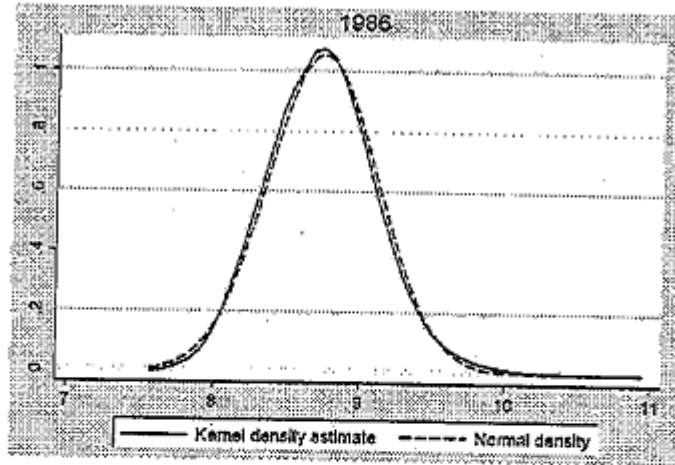


مصر (2006)

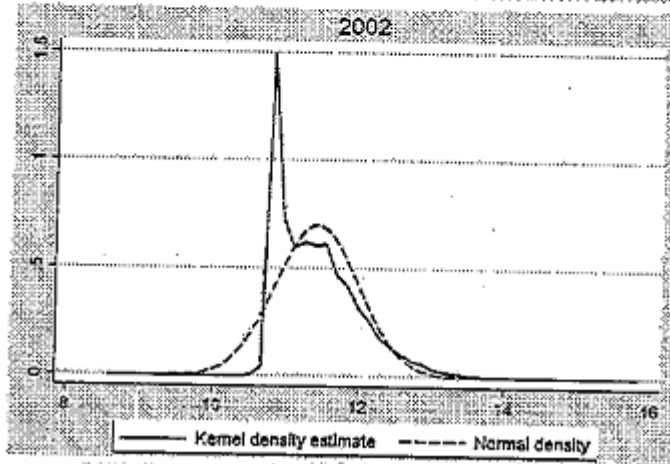


سويسرا (2008)

# تأثير الحد الأدنى للأجور على توزيع الأجر



قبل الحد الأدنى للأجور



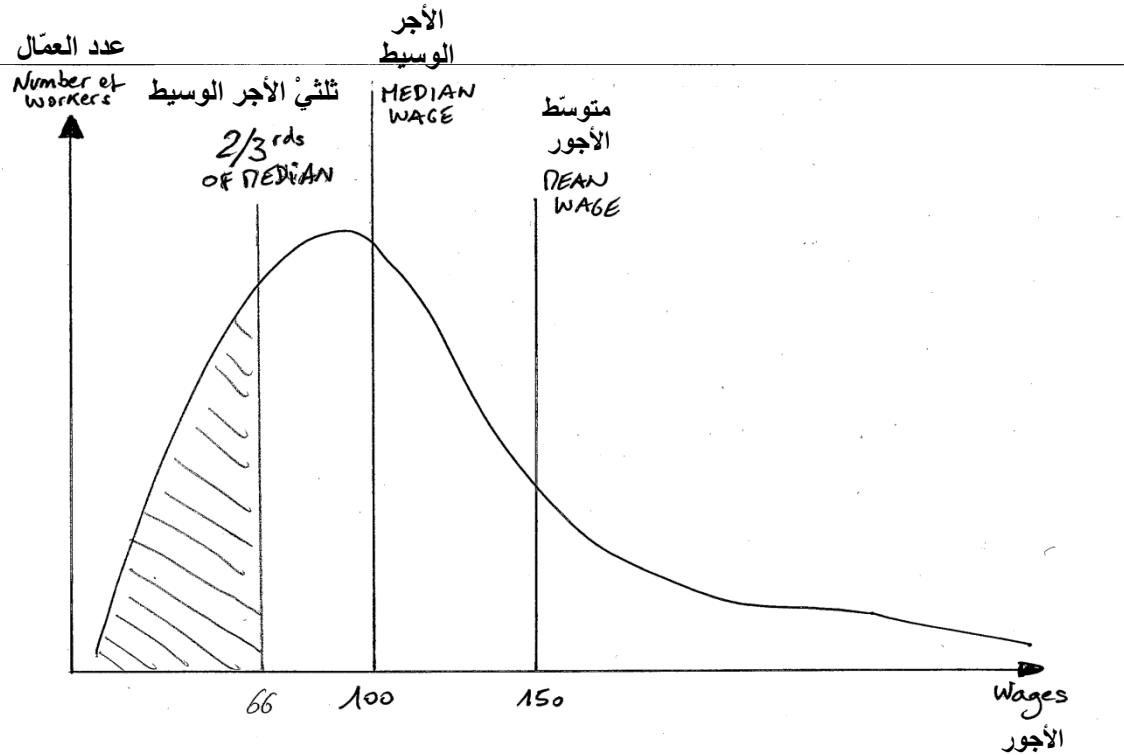
بعد الحد الأدنى للأجور  
(مع الالتزام التام)

# تعتمد الآثار الإقتصادية على نسبة متقاضي الأجور المعنيين

الجدول 4: نسبة الموظفين الدائمين الذين يكسبون أقل من مختلف المستويات الدنيا للأجور		
الحد الأدنى للأجور الشهرية (جنيه مصري في الشهر الواحد)	نسبة الموظفين الدائمين الذين يكسبون أقل من المستوى الأدنى للأجور	نسبة ارتفاع معدل أجور الموظفين الدائمين في حال وضع الحد الأدنى للأجور كالمستوى الأدنى للأجور
600	15%	
650	16%	1.6%
700	19%	2.1%
750	23%	2.6%
800	25%	3.2%
850	28%	3.9%
900	31%	4.6%
950	34%	
1000	37%	
1050	39%	
1100	42%	
1150	45%	
1200	48%	

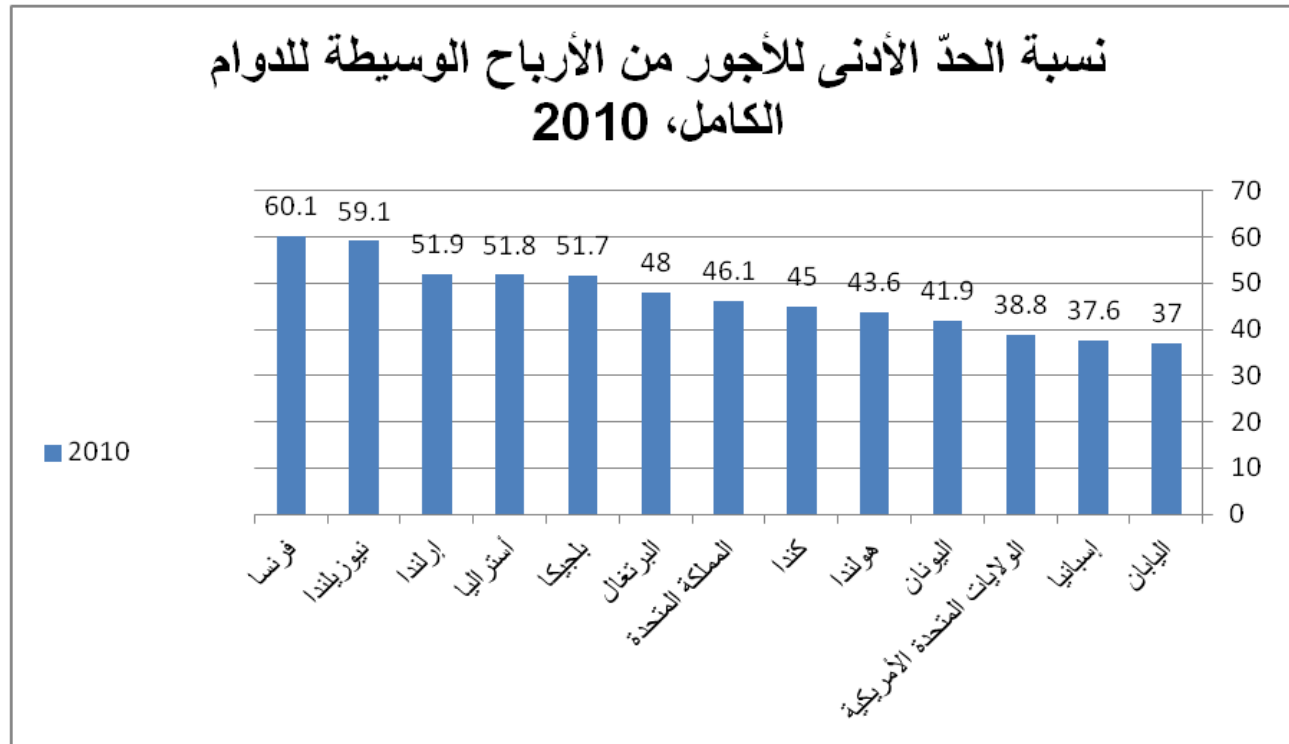
المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية المبنية على دراسات منتدى البحث الإقتصادي لمسح لسوق العمل في مصر، 2006، القاعدة البيانية الإلكترونية وبيانات معدل الأجر الأسبوعي لدى CAMPAS

# مؤشر مشابه (وأكثر بساطة حتى): الحد الأدنى / الأجر الوسيط



# مؤشر مشابه (وأكثر): الحد الأدنى / الأجر الوسيط

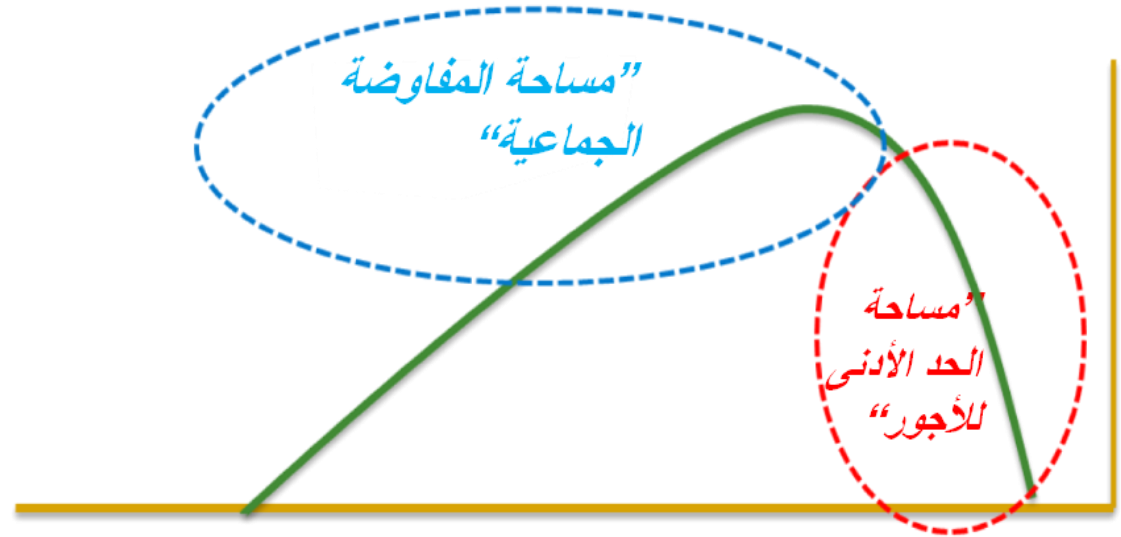
الرسم 6: مستوى الحد الأدنى للأجور في الإقتصادات المتقدمة والإتحاد الأوروبي في العام 2012 (نسبة إلى الأجر الوسيط للدوام الكامل):



المصدر: لجنة الدفع المنخفض في المملكة المتحدة، 2012  
UK Low Pay Commission, 2012

# في خلاصة الكلام:

- يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور أكثر ارتفاعاً من الأجر المعيشي الأدنى ولكن ينبغي أن يستهدف دائماً الموظفين أصحاب الأجر المنخفض



# التعديل السنوي

■ تحديد الحد الأدنى للأجور نسبةً إلى معدّل الأجر الوسيط؟

الحد الأدنى للأجور الجديد = الحد الأدنى للأجور السابق +  $\Delta$  الأجر الوسيط

■ التعويض عن ارتفاع كلفة المعيشة + النمو؟

الحد الأدنى للأجور الجديد = الحد الأدنى للأجور السابق +  $\alpha$  (مؤشر أسعار المستهلكين) +  $\beta$  (نمو إجمالي الناتج المحلي)



# مثال من المملكة المتحدة

المؤشر	الأجر في الساعة الواحدة (1997)	% العمال ما دونه
	2.5	3
	2.6	4
	2.7	4
	2.8	4
	2.9	5
	3.0	5
	3.1	7
	3.2	8
	3.3	9
	3.4	10
	3.5	11
المعدّل الفعليّ المطروح	3.6	13
	3.7	14
50% من الأجر الوسيط	3.8	15
	3.9	17
	4.0	18
	4.1	22
	4.2	26

المعدّل المُعتمد في العام 1999:

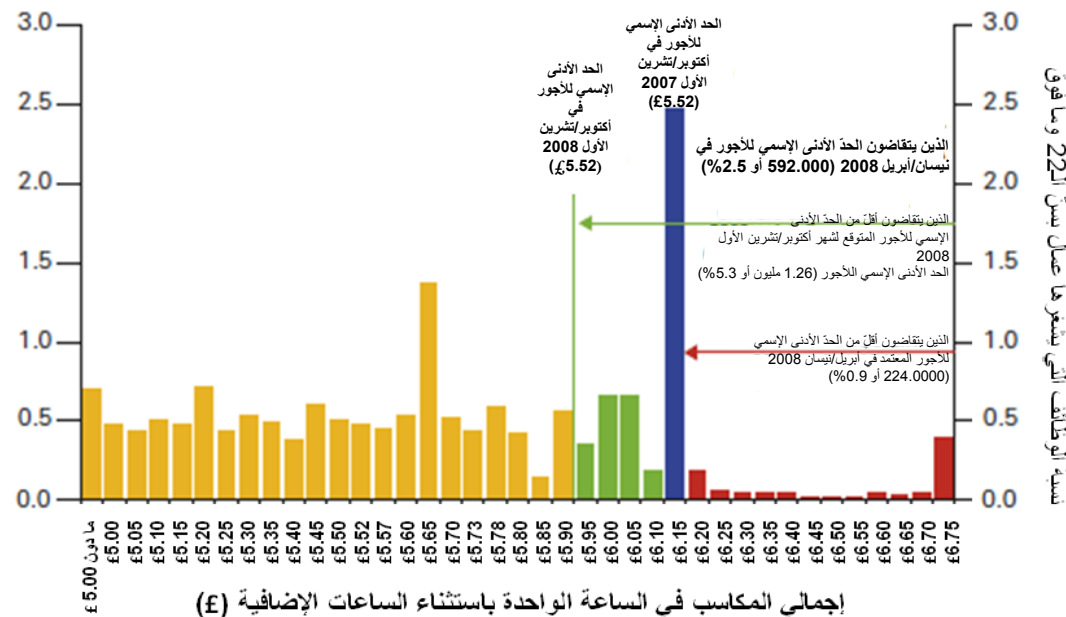
47% من الأجر الوسيط

يؤثر على 13%

# الآثار بعد 10 سنوات (لجنة الدفع المنخفض 2009)

”يؤثر الحد الأدنى للأجور في شكل كبير على الأجور في قاعدة سلّم توزيع الأجور“  
(تقرير لجنة الدفع المنخفض 2009)

توزيع الأجور في الساعة الواحدة على الموظفين البالغين 22 عامًا من العمر وما فوق، المملكة المتحدة، 2008

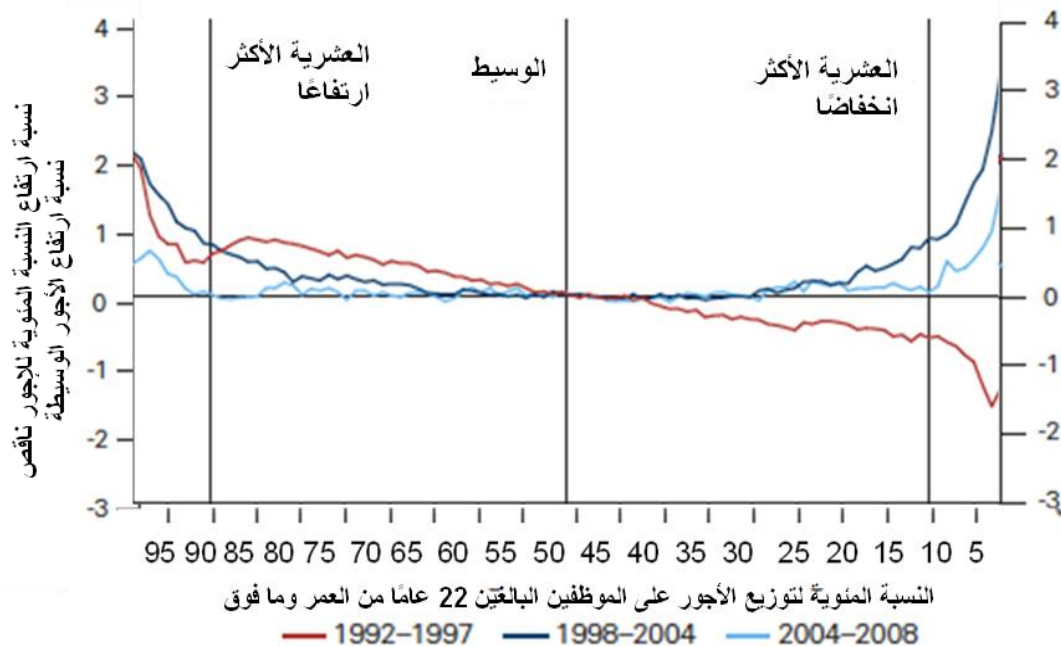


المصدر: تقديرات لجنة الدفع المنخفض المبنية على منهجية ASHE 2007، أوزان الدفع المنخفض، المملكة المتحدة، أبريل 2008  
ملاحظة:

# الآثار بعد 10 سنوات (لجنة الدفع المنخفض 2009)

ما هو الأثر على عدم المساواة في الأجور؟

الارتفاع السنوي في الأجر للساعة الواحدة ناقص الزيادة في الأجور الوسيطة، بحسب النسبة المئوية للموظفين البالغين 22 وما فوق من العمر، المملكة المتحدة، 1992-2008.



# الآثار بعد 10 سنوات (لجنة الدفع المنخفض 2009)

ما هي الآثار على تكاليف العمل؟

- ”برز الأثر الأكبر للحدّ الأدنى للأجور في فاتورة الأجور في الإقتصاد ككلّ ما تمثّل بزيادة بلغت 0.22 في المائة فقد ارتفع الأجر في عدد كبير من الوظائف المنخفضة الدخل ليتماشى على الأقلّ مع الحدّ الأدنى الجديد“.
- ”كان للزيادة الطفيفة في العامين 2000 و2002 تأثيرٌ مختلفٌ على إجمالي فاتورة الأجور فقد أدت الزيادة إلى ارتفاع فاتورة الأجور بنسبة 0.1 في المائة في السنة الواحدة، أي ما يوازي نصف نسبة ارتفاعها عند إدخال الحدّ الأدنى للأجور إلى الأنظمة في البداية“.

# الآثار بعد 10 سنوات (لجنة الدفع المنخفض 2009)

ما هو الأثر على الإستخدام؟

- ”يبدو أنّ الشركات تكيفت مع هذه الزيادات في تكاليف الأجر من خلال تغيير هيكل الدفع وإزالة علاوات الأجر والحدّ من التكاليف الغير المتعلقة بالأجور. لم يجد هذا البحث الدلائل الكافية التي تفيد أنّ زيادة الحدّ الأدنى للأجور أدت إلى تراجع نسبة الاستخدام أو عدد ساعات العمل“.
- ”في جميع الأحوال، نستنتج أنّ الحدّ الأدنى للأجور لا يزال يؤثر إيجابياً على الإقتصاد“.

# ضرورة الرقابة:

تُظهر تجربة المملكة المتحدة كيفية تطبيق نظام للحدّ الأدنى للأجور قائم على الدلائل. وفي هذا النوع من الأنظمة، تُعتبر الرقابة المفتاح الأساسي لأنّ الحدّ الأدنى للأجور قد يترافق مع العوامل التالية حسب الأوضاع والظروف:

- عدم الامتثال
- الآثار المضاعفة (زيادة الأجر إلى ما فوق الحدّ الأدنى)
- مشاكل وتحديات أخرى...